

المستخلص

يعد النظام المصرفي عموماً القطاع الرئيس الممول لمختلف العمليات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار أهداف وسياسات خطط التنمية ولمختلف قطاعات الاقتصاد. وتتمحور إدارة هذا النظام حول عدد من القوانين والقرارات والتعليمات ، يأتي في مقدمتها قانون البنك المركزي وتعليماته ومتابعته لمستجدات النظام المصرفي ومتطلبات التحديث والتطوير والاستمرارية وذلك عن طريق دوائره وأجهزته المختلفة، وعلى ضوء ما تقدم قسمنا بحثنا الى ثلاث مباحث في المبحث الاول مفهوم الدين العام الداخلي والتطور الفكري له والمبحث الثاني ادارة الدين العام وفي المبحث الثالث نموذج لقياس أثر الدين العام الداخلي على السياسة النقدية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

اوضحت نتائج الدراسة معنوية الدين العام الداخلي، ورغم ذلك فان الدين الحكومي يؤثر على السياسة النقدية بدرجة محدودة نسبياً، وذلك بسبب ان حجم ذلك الدين لا يزال منخفضاً نسبياً، وذلك لا يعني ان السياسة المالية تأثرها محدود على السياسة النقدية بل انها ذو تأثير فعال جداً على تلك السياسة، ولكن عبر قناتي الانفاق الحكومي والايرادات الحكومية، وليس من خلال قناة الدين الحكومي، اذ لازال الدين الحكومي منخفض نسبياً في العراق، كما توضح نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي.